جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005 – 2021

بحث مقدم من قبل الطالب

مرتضى فوزي فضل

إلى قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل شهادة

البكالوريوس في العلوم المالية و المصرفية

بأشراف

د. إيهاب عبد السلام

1444 هـ **2023 م**

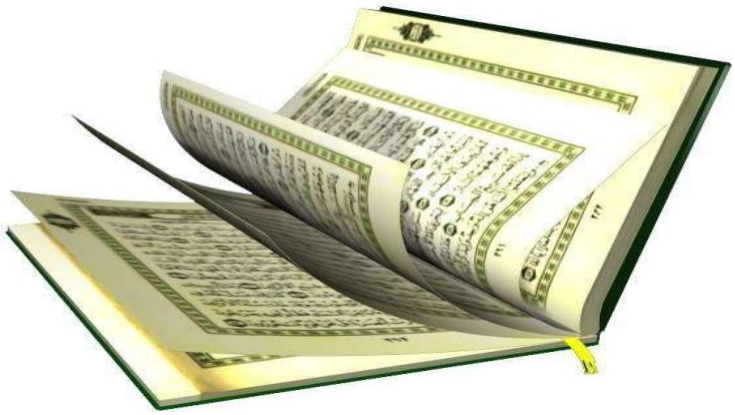

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة الآية (11)

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا

إلى من أحمل اسمك بكل افتخار

إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من يرتعش قلبي بذكره والدي أطال الله في عمره

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيها قدرها

إلى ملاكي وسر وجودي في الحياة

إلى من كأن دعاؤها سر نجاحي وبلسم جراحي

والدتي حفظها الله ورعاها.

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل من عملني حرفا أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من احتواه قلبي ونسيه قلمي.

شكر وعرفان

أول مشكور هو الله عز وجل

ثم النبي الأكرم (صل الله عليه واله وسلم) والأئمة الأطهار

وخيرة العباد من العلماء والشهداء

يسرني أن أتوجه بأسمى الشكر و العرفان إلى كل من تفضل علي بتعليمي

ولو بحرفاً واحداً أو نصحني أو أرشدني أو وجهني طيلة فترة حياتي بشكل عام

ومن سأهم معي في إعداد هذا البحث في أي مرحلة من مراحله

كما اتقدم بفائق الشكر والعرفان لرئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية

واعضاء لجنة المناقشة وأخص منهم

أستاذي الفاضل

الدكتور (إيهاب عبد السلام)

على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح، كما أتوجه بالشكر والامتنان

إلى كل أساتذتي السابقين ممن كأن لي التشرف بالتعلم على أيديهم

وإلى جميع زملائي على تعاونهم معي.

المستخلص

يعد الاستثمار احد الانشطة الاقتصادية المهمة الذي يساهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام وبعد الاستثمار هدفا رئيسيا تسعى له معظم الدول لتحقيقه من أجل زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد. غير أن من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هو التدهور وعدم الاستقرار بسبب الاعتماد الكبير على القطاع النفطي والاهمال لبقية القطاعات ومنها الاستثمار المحلى حيث ان الاستثمار المحلي يلعب دورا كبيرا في زيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في زيادة القدرات الانتاجية الوطنية. لذا فان هذا البحث يسعى إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار في العراق وتحليل الناتج المحلي الاجمالي خصوصاً بعد عام 2003 ودراسة أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في العراق.

فقد ضم البحث في طياته التعرض لمفهوم الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه وبيان أنواعه وأهم النظريات المفسرة له كما تطرق البحث لبيان مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وأنواعه وأهم نظرياته ومن ثم قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وذألك عن طريق تحليل مؤشر الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي بالعراق ومن ثم الانتقال الى التحليل العملي باستخدام النماذج القياسية للمتغيرات وبالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS لقياس الانحدار الخطي البسيط ومن خلال نتائج اختبار ANOVA نلاحظ بان قيمة sing=0 مما يدل على معنوية النموذج ككل وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية. كما تم اجراء اختبار t وتقدير معلمات النموذج وحساب بعض المؤشرات الاحصائية المهمة لاختبار معنوية الاستثمار (المتغير المستقل)بشكل منفرد حيث تبين ان معامل الارتباط البسيط (بيرسون) يساوي 0.90 مما يدل على قوة العلاقة الخطية بين متغير الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي . كما ان معامل التحديد R^2=0.80 تعني ان متغير الاستثمار يفسر 80 من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاستثماري . ان قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لاختبار t هي اصغر من 0.05 للحد الثابت مما يدل على معنوية معلمة الحد الثابت. اما اختبار t لمعلمة متغير الاستثمار فكانت اقل من 0.05 مما يدل على معنويتها وبالتالي معنوية متغير الاستثمار تجاه متغير الناتج المحلي الاجمالي والذي يتوافق مع فرضية البحث ومع النظرية الاقتصادية.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
المقدمة	1
مشكلة البحث	2
أهمية البحث	2
فرضية البحث	2
أهداف البحث	2
منهجية البحث	3
هيكلية البحث	3
الفصل الاول الاستثمار	12 – 4
اولا : مفهوم الاستثمار	4

ثانيا: العوامل المحددة للاستثمار	6
ثالثا: أنواع الاستثمار	7
رابعا : نظريات الاستثمار	9
الفصل الثاني النمو الاقتصادي	13–24
اولا : مفهوم النمو الاقتصادي	13
ثانيا : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	14
ثالثا: نظريات النمو الاقتصادي	19
رابعا: انواع النمو الاقتصادي	23
الفصل الثالث الاطار التطبيقي	25–28
اولا : تحليل مؤشر الاستثمار	25
ثانيا :تحليل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي	26
بناء النموذج القياسي	27
الاستنتاجات	29
التوصيات	30
المصادر	31

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	اجمالي الاستثمار (مليون دينار) للفترة 2005–2021	25
2	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) للفترة 2005–2021	26
3	نتائج اختبار ANOVA	28
4	نتائج اختبار t وتقدير المعلمات	28

المقدمة:

تسعى دول العالم إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار وتحسين بيئته وذلك لجلب المزيد منه إلى داخل البلد لما يلعبه من دور مهم في تعزيز اقتصاداتها إذ تتنافس معظم الدول في جذب الاستثمارات والاستفادة منها عن طريق تحويل نشاطات القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو اسرع وتوفير إمكانيات متزايدة لدفع عجلة النمو، لقد اصبح التوجه الجديد للدول النامية نحو الاستثمار بعدما اصبحت تعي أن ما من سبيل سوى افساح المجال للاستثمارات بصورة عامة .وذلك لتنويع مصادر النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية .

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستوى التقدم للمجتمعات إذ أن النمو الاقتصادي لا يشمل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يفوق معدل الزيادة بالسكان في الأجل الطويل، وقد مر العراق بتقلبات اقتصادية وعدم استقرار ومنذ زمن ليس بالقصير وذلك بسبب الحروب التي مرت عليه والحصار الاقتصادي وتداعيات إحداث عام 2003 ،أن عملية النمو الاقتصادي السريع يتيح الفرصة للدولة أن توافر لمواطنيها المزيد من الاحتياجات وذلك عن طريق تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي عن طريق دعم القطاعات الإنتاجية والقطاع الخدمي فضلا عن قطاع التوزيع .تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول: تناول الفصل الأول مفهوم الاستثمار . والفصل الثاني تناول مفهوم النمو الاقتصادي. أما الفص الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي.

مشكلة البحث:

أن من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ فترة هو التدهور وعدم الاستقرار بسبب الاعتماد الكبير على القطاع النفطي والاهمال لبقية القطاعات التي يمكن في حالة تحفيزها وتطويرها من أن تسد ما ينتجه القطاع النفطي من إيرادات للدولة , فالاستثمار المحلي يلعب دورا كبيرا في زيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في زيادة القدرات الانتاجية الوطنية

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الاستثمار المحلي وما يمكن أن يلعبه من دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك لابد من تسليط الضوء على أهميته وتطويره

فرضية البحث:

أن الاستثمار المحلي وما يحققه من عوائد كبيرة له اثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي،

ومنها جاءت فرضية البحث في بيان أثر الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي .

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق :

تسليط الضوء على واقع الاستثمار في العراق وخصوصا بعد عام 2003 .

تحليل مؤشرات الاستثمار المحلي وبيان أثرها على النمو الاقتصادي في العراق.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على اسلوب التحليل الوصفي الذي يستند على الدراسات والبيانات ذات العلاقة بالموضوع واسلوب التحليل الكمي لقياس أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته.

هيكلية البحث:

لغرض تحقيق اهداف البحث واثبات فرضياته فقد قسم البحث على ثلاثة فصول اساسية تناول منها الفصلين الأول والثاني الإطار النظري للاستثمار والنمو الاقتصادي فكان الأول للتعرف على مفهوم الاستثمار ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه وأنواعه وأهم نظرياته، والثاني تم التطرق فيه إلى مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه ومكوناته وأهم نظرياته اما الفصل الثالث فقد تناول الاطار التطبيقي لبيان تحليل مؤشرات اجمالي الاستثمار وأثره على الناتج المحلي الاجمالي .

حدود البحث:

الحدود المكانية : تم اختيار العراق مكان الدراسة.

الحدود الزمانية: تم تحيد الفترة 2005 – 2021 كحدود زمانية للبحث

الفصل الاول

الاستثمار

أولا: مفهوم الاستثمار Investment

لكل لفظ معنى لغوي واخر اصطلاحي، والاستثمار لا يتعدى تلك القاعدة، لذلك يجب تعريفه لغة واصطلاحا، وبالتحديد من وجهة النظر الاقتصادية، ثم بيان تعاريفه حسب الاتفاقيات الدولية وكما تعرفه بعض المنظمات الدولية.

الاستثمار لغة:

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر والثمر حمل الشجر وكذلك أنواع المال، وتطلق كلمة الثمر على عدة معان منها:

حمل الشجرة، وهو ما تنتجه الاشجار كما يطلق مجازا على الولد كقولهم الولد ثمرة الفؤاد، الاموال كذلك ومنه ما نسب إلى بعض المفسرين في قوله تعالى (وكأن له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا واعز نفرا) 1، قالو أن المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير.

كذلك يدل على النماء أو الزيادة، وسميت الزيادة بالثمر لأنها تعود بالزيادة على أصل الاموال ومما يقال أن الرجل ثمره ماله أي أنه نماه وكثره2، ومنها استثمر الشيء أي جعل له ثمرا، ويقال ثمر الله مالك أي كثره3، لذاك فأن لفظ الاستثمار، هو مصدر استثمر، وهو الدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به4، كما يستخدم هذا الفظ (أي الاستثمار) كمرادف للاستغلال والانتفاع5.

وعليه فأن الاستثمار لغة يراد به طلب ثمرة المال أي نتاجه ونماؤه ومن الجدير بالذكر في هذا المحل أن علماء اللغة وفقهاء ها يقولون أن اضافة الالف والسين والتاء في أول الفعل افادت الطلب فإذا قيل: - استثمر ماله استثمارا ،أي أنه طلب ثمرة المال ومنها طلب الزيادة والنماء والاكثار منه.

القران الكريم، سورة الكهف، الآية 34

الفيرروز ابادي، القاموس المحيط، بيت الافكار الدولية، لبنان ،2004، ص 232

ابن منظور، لسان العرب، مطبعة دار المعارف، القاهرة ،1999، ص

هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا، دار بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص22

المنجد الابجدي، ط5، دار المشرق، بيروت ،1986، ص58.

الاستثمار اصطلاحا:

يعد الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية، لذلك فهو يعرف من تلك الناحية بمجموعة تعاريف نذكر قسما منها على سبيل الذكر لا الحصر.

فالاستثمار هو تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجيه جديدة أو تطوير الوسائل الموجودة والغرض منها رفع الطاقة الإنتاجية أو زيادتها[1]، وعرف كذلك بأنه تكوين رأس مال عيني جديد يتمثل بزيادة الطاقة الإنتاجية ويعرف أيضا بأنه كل تضحية بالموارد الحالية بهدف الحصول منها مستقبلا على مداخيل خلال فترة مدة معينة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الأنفاق الأولي[2]، أي أنه التضحية بقيم (مبالغ) مالية حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم اعلى مستقبلية غير محتملة أو متوقعة.

وهناك من عرف الاستثمار بأنه نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم ويتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل وهو يشمل رأس المال المادي الملموس (معدات وابنية) واستثمار غير ملموس (براءة الاختراع، والبحوث ، ورأس المال البشري) [3].

كذلك يعرف بأنه كل ما يتم أنفاقه من أجل الحصول على مردود اكبر مستقبلا وذلك من خلال امتلاك اصل من الاصول على أمل أن يحقق من ذلك عائدا بالمستقبل، والاستثمار اما أن يكون بأصل حقيقي أو اصل مالي[4].

و من جهة أخرى، فقد عرف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات – أو الطاقات الإنتاجية الجديدة - اللازمة لعمليا ت إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة و تجديدها[5].

وبصفة عامة يمكن القول أن الاستثمار هو اكتساب الموجودات المادية أو المالية وعليه يمكن أن نميز بين مفهومين اساسيين هما المفهوم الاقتصادي والمفهوم المالي للاستثمار فمفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: يقصد به اكتساب الموجودات المادية، أي هو استخدام الموارد السلعية لتكوين رأس المال الحقيقي، فبعض المستثمرين ينظرون إلى توظيف الأموال على أنه زيادة في الإنتاج والذي يخلق منها بدوره منفعة تكون على شكل سلع وخدمات، اما مفهوم الاستثمار المالي فيقصد به اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار بهذا المعنى هو توظيف مالي في الأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع... الخ[6].

---

[1] محمد بشير، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص32

[2] سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص23

[3] بول أساموبلسون، الاقتصاد، طبعة 15، الاهلية للنشر والتوزيع، عمأن ،2006، ص779

[4] بشير عباس العلاق، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الادارية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا ،1996، ص269.

[5] حسين عمر – الاستثمار والعولمة – دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 2000 ص 37

[6] زياد رمضان – مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي - دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2005 ص 13

ثانيا: العوامل المحددة للاستثمار:

من أجل أن يتحقق الاستثمار فلابد من أن تتوفر عوامل مساعدة في تكوين بيئة ملائمة له داخلية كأنت ام خارجية، وهنا فمن الضروري التعرض لتلك العوامل وتحليلها بهدف الاحاطة بكيفية الحفاظ على قيمة الاموال المستثمرة وزيادتها ويمكن أيجاز تلك العوامل بما يأتي:

1) الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي احد أهم العوامل المؤثرة في عمل الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار الساسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة الى أخرى، ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق معرفة التغيرات السياسية الحاصلة في ذلك البلد، ومنها طريقة تداول السلطة وشكل الحكومة بالإضافة إلى مدى وجود الاحتجاجات والاضطرابات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي، ويقع ضمن هذا العامل عنصر مهم هو الحروب الاقليمية والاهلية وعلاقة البلد المعني بها، فعلى المستثمران يأخذ بنظر الاعتبار جميع تلك الامور و دراستها وتحليلها بشكل جيد قبل اتخاذ القرار الاستثماري، ومما لا شك فيه أن استقرار النظام الساسي سينعكس بشكل كبير على استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على التوجه نحو الاستثمارات وتوسيعها وتنويعها كما تلعب التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة دورا كبيرا في ذلك[1].

2) الاستقرار الاقتصادي:

يضم هذا العامل في ثناياه مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مدى وجود الاستقرار الاقتصادي في بلد ما من عدمه، ومنها، التضخم وسعر الصرف والنظام الضريبي، ووضع ميزان المدفوعات ، وحجم السوق ، والسياسات المالية والنقدية ، بالإضافة إلى مدى اعتماد الدولة على سياسة الانفتاح الاقتصادي أو سياسات تداخلية، ودور القطاع الحكومي والخاص.

وهنا فأن الاستقرار الاقتصادي يقاس بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية، أو كونها خارجية نتيجة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى وطبيعتها،

[1] دريد كامل ال شبيب، تحليل الاستثمارات - الاسواق المالية، المحافظ - الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، .عمان. ،.2012 ، ص20.

ومدى انضمام البلد إلى منظمات دولية واقليمية وسنشير هنا إلى بعض تلك المؤشرات الاقتصادية لأهميتها في اتخاذ القرار الاستثماري من عدمه[1].

ثالثا: أنواع الاستثمار:

تختلف الاستثمارات بحسب المعيار المستخدم في تصنيفها فمنها ما يصنف حسب نوع الاستثمار أو طبيعته أو ملكيته أو موقعه الجغرافي أو جنسية القائم به، وهنا نذكر بعضا من تلك التصنيفات.

1) بحسب نوع الاستثمار:

وهنا يمكن تقسيمه على اربعة أنواع من الاستثمارات وهي كالآتي[2]:

أ) الاستثمار الاقتصادي: يشمل إنتاج السلع والخدمات بشكل مباشر ويخصص للاستهلاك أو الاستثمار المستقبلي كالمشروعات الصناعية والزراعية والخدمية.
ب) الاستثمار الاجتماعي: وهو ما يهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كالاستثمارات الموجهة للأنشطة الثقافية والرياضية والصحية والترفيهية.
ج) الاستثمار الاداري: وهو ما يعنى بتطوير المرافق الادارية التي تصون المجتمع ،أو تنظم اداءه، ومن ذلك الامن والجيش والمصالح الحكومية.
د) الاستثمار في الموارد البشرية: وتقوم على اساس التنمية البشرية، وتتمثل في برامج التدريب والتعليم والمدارس الرسمية، فهذا النوع يركز على الثروة البشرية.

2) بحسب طبيعة الاستثمار:

وهنا يمكن تقسيمها على نوعين من الاستثمارات وهي استثمارات حقيقية (ملموسة)، وغير حقيقية (غير ملموسة)،أو مباشرة وغير مباشرة[3]:

أ) الاستثمارات الحقيقية (المباشرة) (Direct investment)وهي تلك الاستثمارات التي تتضمن أنشاء الاصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء أصول رأسمالية جديدة أو تملكها، ويعد الاستثمار حقيقيا متى توافر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي والتصرف فيه ويقصد بالأصل الحقيقي هنا

---

[1] رائدة شحدة محمد، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجاله ومحدداته خلال الفترة) 1995 - 2007(، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل ،2010، ص32.

[2] منى محمود إدلبي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006 ، ص 86.

[3] زياد رمضان ،مصدر سابق ، ص 16.

كل اصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل سلع أو على شكل خدمات ويشمل الاستثمار في الاراضي والمصانع والشركات الإنتاجية، وهذا النوع من الاستثمارات سيؤدي إلى زيادة حقيقية وملموسة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم سيساهم في تكوين تراكم رأس المال الثابت الوطني، وتمتاز بكونها استثمارات حقيقية تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة وتتحمل نفقات تامين ونقل وصيانة وذات سيولة منخفضة أيضا.

ب) الاستثمارات غير حقيقية (غير المباشرة): وهي مجموعة الاستثمارات في الادوات المالية المتوافرة للاستثمار في الاسواق المالية (الاسهم والسندات)، و الأوراق المالية الاخرى، ويكون الاستثمار فيها عن طريق اقتنائها لفترة زمنية معينة ثم بيعها عند ارتفاع أسعارها في الاسواق المالية والحصول على ارباح اضافة إلى رأس المال المستثمر، وهنالك اسواق مالية تمتاز بفاعليتها وكفاءتها العالية في ادارة الاستثمارات المالية في هذا الجانب، ويمتاز هذا النوع من الاستثمار بدرجة مخاطر عالية وتكون ذا سيولة مرتفعة ولا يتحمل نفقات تامين أو صيانة.

3) بحسب الموقع الجغرافي:

ويصنف إلى قسمين من الناحية الجغرافية: استثمارات محلية واستثمارات خارجية[1]:

أ) الاستثمار الداخلي أو المحلي (Domestic investment) : وهو جميع الاستثمارات التي تتم داخل الحدود الجغرافية للبلد المقام فيه الاستثمار باستثناء (المناطق الحرة)، بغض النظر عن اداة الاستثمار المستعملة مالية كانت أم حقيقية ،وعن جنسية المستثمر وطنياً كان أم أجنبيا ، فاستثمار المواطنين داخل وطنهم هو استثمار محلي ، واستثمارهم خارج بلدانهم أي في بلد اخر يعد استثمارا خارجيا .

ب) الاستثمار الخارجي أو الأجنبي (Foreign investment): وهو جميع الاستثمارات المنجزة خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من قبل مواطنيه، سواء أكانوا افرادا أو مؤسسات ،أو الاستثمارات الأجنبية داخل البلد نفسه أي ما يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل بلد ما، كذلك جميع الاستثمارات الداخلة للبلد التي تنفذ في بلد غير جنسية بلد المستثمر ويطلق أيضا على النوع الأول مصطلح الاستثمار الأجنبي الصادر وعلى النوع الثاني مصطلح الاستثمار الأجنبي الوارد.

[1] عبد الكريم بعداش، مصدر سابق ، ص 38.

 المناطق الحرة/ وهي قطعة ارض مملوكة ولها حدود جغرافية واضحة، يتم عزلها جمركيا عن الدولة، حيث تعامل السلع والبضائع فيها الداخلة من الدولة معاملة الصادرات والخارجة منها الدولة معاملة الواردات، على الرغم من أنها تخضع لسيادة البلد المقامة فيه، الا أنها تتمتع بنظام قأنوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح التراخيص ودخول وخروج البضائع منه واليه.

4) بحسب الغاية من الاستثمار:

وهنا يصنف الاستثمار إلى صنفيين هما[1]:

أ) الاستثمار الصافي : يمثل الاستثمار الصافي الإضافة الصافية إلى رصيد الاستثمارات في البلد ويتم القيام بهذا النوع من الاستثمارات إ ذا كأن النوع المتاح من الاستثمارات لا يكفي لإنتاج حجم الناتج المخطط أو المرغوب فيه ولذلك يتم اضافة استثمارا ت إ ذا كأن الرصيد المتاح من الاستثمارات الجديدة لغرض استكمال الطاقة الإنتاجية المرغوبة.

ب) الاستثمار الإحلالي: يعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه تلك الحصة من الاستثمار اللازمة لتحل محل الاصول الرأسمالية التي استهلكت في العملية الإنتاجية، فهي وأن كأن تنوع من الأنفاق الرأسمالي الا أنها لا تضيف إلى رصيد رأس المال شيئا جديدا ، وبالتالي فهي ليست استثمارا حقيقيا وإنما استثمارات تضمن الحافز على الطاقة الإنتاجية القائمة ويتم لغرض تعويض الهالك من رأس المال خلال العمليات الإنتاجية أو لغرض تعويض المتقادم من رأس المال بسبب ظهور الآلات الاحدث والتطور التكنلوجي في اساليب الإنتاج.

رابعا: نظريات الاستثمار:

هنالك مجموعة نظريات تتناول الاستثمار من ناحية المحددات وتعطي تفسيرا لسلوك الاستثمار وتركز على المحدد الاساسي (العامل الاساسي) الذي يتوقف عليه الاستثمار، وهنا سنعرض أهم النظريات الخاصة بالاستثمار.

1) النظرية الكلاسيكية للاستثمار:

تنطلق نظرية المدرسة الكلاسيكية من فكرة اساسها أن تطور النظام الرأسمالي كأن عبارة عن صراع بين النمو السكاني من جهة، والتقدم التكنلوجي من جهة اخرى، ويرى رواد هذه المدرسة أن التقدم التقني يسبق في مراحله الأولى، الا أن معدل النمو السكاني لن يلبث الا أن يجاري معدل التقدم الفني والتقني، ومن ثم يسود الكساد، اما معدل التقدم التقني فيرى الكلاسيكيون أنه يتوقف على معدلات تراكم رأس المال فيتوقف على حجم الأرباح واتجاهاتها.

[1] تسنيم عز الدين وداعة الله، محددات الاستثمار في السودان)،1190 – 2015م(رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017، ص13.

يرى ادم سميث أن كمية الناتج المتحقق تتبع كمية القوة العاملة المستخدمة وكمية رأس المال المستخدم ومساحة الارض المتاحة ومستوى التقنية ، ومن الجدير بالذكر أن هنالك عددا من الاقتصادين الكلاسيك ادرجوا الموارد الطبيعية الاقتصادية المتاحة كافة بوصفها عنصرا من عناصر الإنتاج مع الارض الا أن الغالبية العظمى منهم اقتصرت على ادراج الارض[1].

2) نظرية الكفاية الحدية لرأس المال (النظرية الكينزية) :

أن مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال لكينز يعرف أيضا باسم (معدل العائد الداخلي) وهو معدل الخصم للعوائد الصافية (الإيرادات والتكاليف) المتحققة على طول عمر المشروع الاستثماري وهي ما تساوي بين قيم صافي الإيرادات وأثمان شراء الاصول الرأسمالية، أ ي أن يكون الفرق فيما بينهما صفرا ،وللحصول على معدل العائد الداخلي نستخدم عدة أسعار للخصم مختلفة، حتى نصل إلى سعر الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة وثمن شراء الاصل، وعند الوصول إلى سعر الخصم هذا يعد هو معدل العائد الداخلي، فمثلا نبدأ بسعر خصم 10% ويتم خصم الإيرادات والتكاليف عند 10% فإذا كأن الفرق بين (القيمة الحالية للإيرادات والقيمة الحالية للتكاليف مخصومين عند 10%) متساويين، فأن القيمة الحالية لصافي العائد تصبح مساوية للصفر، وعند ذلك يعد 10% هو معدل العائد الداخلي أو معدل الكفاية الحدية لرأس المال، اما إ ذا لم يتحقق التساوي بين الإيرادات والتكاليف فيتم الاستعانة بسعر خصم جديد وهكذا حتى نصل إلى معدل العائد الداخلي،

3) نظرية المعجل البسيط:

اما هذه النظرية فتشير إلى أن الاستثمار يعتمد على التغير في مستوى الدخل، إذ أن الزيادة الحاصلة في الدخل سوف تنعكس على زيادة في الاستثمار، فإذا بقي مستوى الدخل ثابتا فأنه لن يكون من الضروري التوسع في حجم الطاقة الرسمالية وسوف يكون الاستثمار محدودا في نطاق الاستثمار الإحلالي ،فمعجل الاستثمار إذن هو التغير الحاصل في رأس المال على التغير الحاصل في الناتج (الدخل)[2]،

[1] بن لخضر عيسى، سياسات تمويل الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة) 1988 - 2015(، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس ،2019، ص 31.

[2] محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،2006، ص113.

4) نظرية المعجل المرن:

تعتمد هذه النظرية على أن الاقتصاد القومي في بداية كل فترة زمنية تتوافر فيه رصيد من رأس المال ويتمثل هذا الرصيد فيما تبقى من الفترة السابقة من رصيد معين من رأس المال وهو الحجم المراد الحصول عليه من رأس المال في الفترة الحالية.
أن هذا الحجم المراد من رأس المال يعتمد على عدة عوامل منها الدخل وتكلفة عناصر الإنتاج كالفوائد والاجور.
وعلى سبيل الافتراض فأن الاجور إذا ارتفعت واصبح عنصر العمل اكثر كلفة، سيؤدي ذلك إلى تحول المستثمرين إلى سلك الطرق الإنتاجية الاقل كلفة بتقليل الاعتماد على عنصر العمل واحلال عنصر رأس المال محله، وبالتالي يرتفع رصيد رأس المال، اما في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، فأن المستثمرين سيقللون من حجم القروض الخاصة بالتمويل للمشروعات الاستثمارية وبالتالي يقل رصيد رأس المال، وعليه فأن رصيد رأس المال المرغوب فيه يرتبط بعلاقة طردية بمستوى الدخل والاجور وبعلاقة عكسية بسعر الفائدة[1].

5) طريقة الارصدة الداخلية Theory Fund Internal :

في نظرية المعجل المرن كأن صافي الاستثمار يعتمد على الناتج اما في نظرية الأرصدة الداخلية فأن صافي الاستثمار يعتمد على الأرباح وعليه فالنظرية تنظر إلى الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج التي بدورها تؤثر في تكاليف الإنتاج ومن ثم في الأرباح. وتشير النظرية إلى أن امام المنشأة خيارين للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لعملها هما:
الأرصدة الداخلية، والأرصدة الخارجية والمنشآت تحصل على الأصول لأغراض الاستثمار من مصادر مختلفة منها:

1 - الأرباح المحتجز ة
2 – نفقات اهتلاك رأس المال
3 – القروض بمختلف أنواعها بما فيها بيع السندات
4 - بيع الاسهم.

6) النظرية النيوكلاسك:

تنص هذه النظرية على أن العلاقة بين المستوى الامثل لرأس المال ومستوى الدخل هي علاقة طردية، اما العلاقة بين المستوى الامثل لرأس المال وسعر رأس المال (الكلفة الحدية) هي علاقة عكسية، وقد اكتشف اصحاب هذه النظرية أن الرصيد الامثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي)، وعند النقطة التي تصبح فيها الاستثمارات الجديدة تساوي الصفر، حيث أن تراكم رأس المال يتوقف عند هذه النقطة[2]، وهنا سوف نعرض كلا من نظريتي جورجنسن وتوبين للاستثمار:

---

[1] اسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999، ص108.
[2] عادل عبد العظيم ،مصدر سابق، ص6.

أ) نظرية جور جنسن (Jorgensen) للاستثمار:

في عام 1972 قام الاقتصادي جورجنسن بتطوير صياغة متقدمة للنظرية الكلاسيكية في الاستثمار ،فقد قام بتقديم صياغة أفضل للنظرية الكلاسيكية لمبدأ المعجل تقوم على اساس الافكار القديمة، وهو بالتالي يوضح أن الاستثمار يتوقف على وسط مرجح للتغيرات السابقة للدخل(ΔY) مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها، ويظهر الاختلاف بين النظريتين بمفهوم مبد أ المعجل في أن حجم المعجل اصبح متغيرا يتوقف على التغيرات في سعر الفائدة.

لقد افترض جورجنسن وجود قيد على الطاقة الإنتاجية في صناعة السلع الرأسمالية، أو أن تكاليف إنتاج السلع الرأسمالية ترتفع كلما زاد الاستثمار، كما أنه يؤكد في حالة كون التغيرات الاخيرة والجارية في الطلب الكلي معطاة، فأن الاستثمار في مثل هذه الحالة يتوقف على توقعات رجال الاعمال الخاصة بطول فترة بقاء هذه التغيرات واستمرارها، وبالتالي فهو يدخل عامل التوقع أو التنبؤ في تحليله، الا أن هذا العامل في الحقيقة ليس كاملا،

ب) نظرية توبين(Tobin) للاستثمار:

وعلى وفق هذا النظرية التي تعد في الاطار للفكر النيوكلاسيكي نفسه، فأن نسبة حاصل قسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على كلفة احلاله والمعبر عنها بالرمز q تعد هي القوى المحركة وراء الاستثمار، فكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كان الاستثمار مربحا بمعدل يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة ،وقد افترض توبين أن التزايد للكلفة الحدية للاستثمار يعد أو يمثل السبب وراء الاختلاف في نسبة q عن الواحد الصحيح، ويعبر عنها رياضيا بالصيغة الآتية:

$$q = \frac{M}{R}$$

حيث أن :

q: هو معامل توبين

M: القيمة السوقية للأصل المالي

R: سعر الاستثمار(كلفة الاصل)

الفصل الثاني
النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي أهمية بالغة في إذهان كثير من الاقتصاديين وصناع القرار لما له من دور كبير في تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، حيث تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه لأنه يعد من أهم المؤشرات التي تعطي تصورا عن مدى الثقة التي يعكسها اقتصاد بلد ما، فضلا عن كونه مؤشرا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أن البحث عن موضوع النمو الاقتصادي ينصب حول مدى قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات بوتيرة متزايدة خلال فترة زمنية طويلة الأجل، ومن هذا المنطلق سوف نخصص هذا المبحث للتعرف (ولو بشكل يسير) على النمو الاقتصادي مفهوما، وبيان العوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى التطرق إلى مكوناته وأنواعه وأبرز نظرياته.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي Economic growth :

يعد النمو الاقتصادي من المصطلحات الحديثة نسبيا في التاريخ البشري، وقد اعطى مجموعة من الاقتصاديين تعريفات مختلفة لهذا المصطلح نذكر بعضا منها.

أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي[1]، وعرف أيضا بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة وافضل مقياس له هو التغير الذي يطرأ على الناتج المحلي الإجمالي GDP[2] وعرفه اخرون بأنه الزيادة الحاصلة في الإنتاج في مرحلة طويلة الأجل وهو ما يميز اقتصاديات الدولة المتقدمة منذ أواسط القرن الثامن عشر[3]، ويمكن الحصول عليه عن طريق قسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان، وعرفه الاقتصادي (S.Kuznet) بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع والخدمات الاقتصادية لسكانها ،وتكون هذه الزيادة المتنامية بالقدرة الإنتاجية معتمدة على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج اليها الأمر "[4]، وعرف أيضا بأنه الزيادات المطردة طويلة الأجل بنصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي أن تكون الزيادة في نصيب الفرد

---

1 محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ،2000، ص299.

2 ناجي حسين خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للتوزيع والنشر، مصر، 2001، ص9.

3 ب. رنييه وا. سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1989، ص435.

4 ميشيل تودار التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسني ومحمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص175.

من الدخل اكبر من الزيادة في النمو السكاني لكي يحدث النمو، والا فأن الزيادة الدورية لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي لا تعد نموا" [1]، في حين عبر الاقتصادي سامو يلسون عن ذلك بأنه" يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما" [2].

وهنا تجدر الاشارة إلى أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية في الجوهر، وأن بدا لغير المختص أن المفهومين هما كلمتان مترادفتان لمعنى واحد، الا أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغيير الذي يحدثه كل منهما، فالأول (النمو الاقتصادي) يقتصر على إحداث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بينما يشير الثاني(التنمية الاقتصادية) الى إحداث تغير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، أي حدوث تغير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي، وعليه فهو اكثر اتساعا وشمولا لأنه يتم عن طريقه تحقيق الزيادة المستمرة في الناتج القومي في المجتمع وفي متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة[3].

ثانيا: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي :

أن النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية متغيرة من فترة الى أخرى بحسب توافر العوامل المؤثرة فيه خلال فترة زمنية معينة وتتمثل هذه العوامل في:

1) الموارد البشرية Human Resources :

وهي من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ إذ تسهم كمية الموارد البشرية ونوعيتها في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد. وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مجموعة من الخصائص من أهمها قدرتها على الإبداع، والتعليم، والتدريب، ومهاراتها، أما في حال ظهور نقص في الموارد البشرية الماهرة فيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

إذ يشكل السكان المصدر الرئيس للقوة العاملة المتمثلة في ذلك الجزء من السكان الذي ينتج، ليس فقط لاستهلاكه وتأمين حاجاته و أنما ينتج أيضا للاستهلاك وإعالة الفئات الأخرى من السكان غير المنتجين، وعلى هذا الأساس يعد الأنسان أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق، فهو المستخدم للموارد، وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع، وهو مستهلكها أيضا ، ومن ثم فأن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج، وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار و استثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوبة، أنما يتوقف في النهاية على حجم السكان ونوعهم،

---

1 مأيكل ابدجمأن، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ،1985، ص456.

2 بول أيه. ساموبلسون، مصدر سابق، ص 586.

3 زكريا أوذينة، النمو الاقتصادي في ظل تكنلوجيا المعلومات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2015 ص 12.

وفي هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فأنه لا يجب الاقتصار على الجانب الكلي لها، و أنما يشتمل على القدرات التنظيمية وما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة، أي مدعومة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور، و التغلب على المشاكل المختلفة، ويمكن القول أن توافر الموارد البشرية شرط ضروري لتكوين الثروة، ولكنه غير كاف باعتبار أن نوعية هذه الموارد لها دور كبير كذلك في مختلف العمليات الاقتصادية[1].

إذ أن الزيادة في قوة العمل تعني زيادة اكبر عدد من العمال المنتجين، وهذه الزيادة ستنتج عنها زيادة في الاستهلاك ومن ثم زيادة في الطلب وتتبعها زيادة في حجم السوق، هذا من الجانب الإيجابي للموارد البشرية اما من الجانب السلبي لها فينعكس على النمو الاقتصادي في حالة عدم قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب تلك القدرات البشرية وتوظيفها والافادة منها في تحقيق معدلات النمو المطلوبة.

أن بعض الدول النامية تعاني من مشكلة الارتفاع في معدلات النمو السكاني ، وهو مما يولد ضغطا على عملية النمو الاقتصادي، لأن كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج سوف تتوزع على أكبر عدد من العاملين، ومن ثم فأن المحافظة على مستوى الإنتاجية للعاملين أو زيادته تتطلب تراكما رأسماليا اكبر لتحقيق الاستثمار الذي يتلائم والاحتياجات المطلوبة، وهو مما لا تملكه تلك البلدان لأنها تعأني اصلا من فجوة تمويلية حادة[2].

2) الموارد الطبيعية Natural Resources :

وهي من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لدولة ما بشكل كبير، وتشمل جميع الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائية.

أما الموارد الطبيعية الموجودة داخل الأرض فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن. وتختلف الموارد الطبيعية بين الدول بناء على ظروفها البيئية والمناخية.

أن ومما لا شك فيه أن وفرة الموارد الطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها تعد من أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي ، و نعني بالمورد: كل ما يقو م الأنسان بإدراكه، وتقويم منفعته كالبيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو مطل بمعين ، ويجب توافر شرطين في الموارد هما:

أ) أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه.

ب) أن يوجد طلب على المورد نفسه ، أو على الخدمات التي ينتجها.

أما إذا غاب أحد الشرطين، فأن الشيء المادي لا تكون له قيمة بوصفه موردا ، وهكذا فأن قدرة الانسان ومهارته وحاجته هي التي تجعل لشيء معين دون آخر قيمة، وليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء، وطالما أن قدرات الأنسان وحاجاته في تغير مستمر عبر الزمن ليشمل ما تم اكتشافه نتيجة ازدياد المعرفة العلمية والفنية وتحسنها ، أن توافر الأرض والموارد الطبيعية لا يمكن أن يؤديا إلى

---

1 محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 ، ص: 743.

2 نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمأن ،2001 ص377.

تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة ومهارة فنية لاستغلال هذه الموارد وتسييرها، الا أن الأمر مرهون بالاستغلال الامثل لهذه الموارد ، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ و المبني على سياسات اقتصادية غير صحيحة، سيؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي وبالتالي ستعاني تلك الدول من لعنة توافر الموارد فيها ، وهو ما حذر منه الاقتصاديون وكذلك من خطورة اعتماد الدول على الموارد الطبيعية فيها فقط،[1] لأن ذلك ينشأ عنه دول غنية وشعوب فقيرة وهذا هو جوهر ما يسمى بالمرض الهولندي[2].

3) رأس المال capital :

يطُلق مصطلح رأس المال على جميع المنتجات أو التجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجه لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويشتمل ذلك على العديد من المكونات، مثل الآلات، والأرض، والنقل، والطاقة، ويعد رأس المال من حيث توافره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة[2].

من جهة اخرى تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة بين قيمة الإنتاج الموجه فعلا للتكوين الرأسمالي في المجتمع من جهة وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها وذلك بإقامة مصانع جديدة وتوسيع القائمة منها، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية، ومن ثمةَ زيادة ورفعه مستوى الإنتاج الوطني أن تراكم رأس المالي يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى، أن الدول ذات النمو الاضعف هي التي تعتمد على مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل الوطني، ومنها الدول التي تعتمد على بيع حصيلة المستخرجات النفطية أو التي تعتمد على الزراعة أو التجارة بوصفها مصدرا وأساسيا للدخل، فهي بالتالي تعتمد على السلع المستوردة من الخارج لسد احتياجاتها الاستهلاكية للسلع المصنعة، ذلك بسبب تخلف القطاع الصناعي فيها وهو ما سينعكس على بقية القطاعات وبالتالي سينخفض الدخل القومي وبالتالي يحدث الخلل في عملية النمو الاقتصادي[3].

---

1 شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2015، ص 99.

 المرض الهولندي / اطلق هذا المصطلح على حالة الكساد والتراخي التي اصابت الشعب الهولندي بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال 1900 – 1950 ، والذي ادى إلى ارتفاع أسعار الصرف للعملة الوطنية، وارتفعت على أثره أسعار السلع المنتجة محليا، وعجزها عن منافسة سلع الخارج ، وزادت الواردات وادى ذلك كله إلى اضمحلال النشاط الإنتاجي (الصناعي بشكل خاص) ، تلك الظاهرة يطلق عليها أيضا وصف الاتصنيع.

2 Philippe Aghion, Peter Howitt , Théorie De La Croissance Endogène, Edition Dunod, Paris, 2000, P 165.

3 محمد حافظ الرهوأن، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار ابو المجد للطباعة، القاهرة ،2006، ص 29.

4) التقدم التقني والتكنولوجي:

من العوامل المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي، وتشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجية، والأساليب العلمية، وتعُرف التكنولوجيا بأنها طبيعة الأدوات التقنية ونوعيتها، والتي تعتمد على استخدام نسبة معينة من الأيدي العاملة، أن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي تربطهما علاقة إنتاجية متبادلة فالنمو الاقتصادي نتاج التقدم التكنلوجي والتقدم التكنلوجي ناتج عن النمو الاقتصادي، أن ما حدث من تطور سريع في عالم التكنلوجيا التقنية والمعلوماتية يعد عاملا مهما في التنافس بين الامم في الوقت الحالي وأن استخدام التقدم التكنلوجي في عملية النمو الاقتصادي قد أحدث العديد من الاثار الإيجابية في الحياة البشرية وخاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية مما ادى إلى نمو هذه القطاعات بصورة كبيرة فضلا عن الزيادة في كفاءتها[1].

ويقول بعض الاقتصاديين أن النقص في عدد السكان من العوامل التي تؤثر بطريقة غير ملائمة في التقدم التكنلوجي، لأن زيادة عدد السكان ينتج عنه زيادة في الطلب ومن ثم اتساع حجم الاسواق والتشجيع على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة البحث والتطوير واجراء تجارب جديدة واستخدام اساليب إنتاجية احدث لغرض تخفيض التكاليف، كما يجب أن لا يؤدي استخدام التقنيات الحديثة إلى حدوث فائض في الأيدي العاملة بدرجة زائدة عن حدها، حتى لا تؤدي إلى البطالة أو نقص في الارباح فيقل على أثره تراكم رأس المال وهو ما سينعكس سلبا على الاستثمار ومنه على النمو الاقتصادي، وخلاصة القول أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى إدخال طرق جديدة ومتطورة وحديثة في العملية الإنتاجية، وذلك من شأنه أن يرفع من جودة الإنتاج ونوعيته وكميته، ومن ثم تحقيق فائض معتبر، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي[2].

5) العوامل الاجتماعية والسياسية :

وهي العوامل التي تهدف إلى تقديم دور مهم في النمو الاقتصادي للدول، ويشكل كل من التقاليد والعادات والمعتقدات العوامل الاجتماعية، بينما تشكل مشاركة الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها العوامل السياسية، تختلف الشعوب والمجتمعات فيما بينها في طريقة التفكير والسلوكيات العامة وهذا ينعكس على العمل والإنتاجية والاستهلاك، فلابد من وجود عمليات تحديث لطريقة التفكير من أجل زيادة كفاءة العمال وفعاليتهم و بث روح المنافسة فيهم،

بالإضافة إلى تحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وإيجاد حالة من المساواة في الفرص، وكذلك غرس المثل العليا كالأمانة والتعاون واحترام الوقت والالتزام به والاعتماد على الذات والنزاهة وبعد النظر[3].

---

1 بأي عمارة، بوضياف عقبة، أثر التقدم التكنلوجي على النمو الاقتصادي دراسة لدول شمال افريقيا 2009 – 2017، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة بوضياف، الجزائر، 20018،.ص 31.

2 ميير بالدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة جرأنت اسكندر، المؤسسة المصرية العامة للنباء والنشر والتوزيع والطباعة، ، القاهرة، ص70.

3 هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980 – 2014)، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لبيا ،2017، ص54.

اما العوامل السياسية فتتبلور في مدى استقرار البلد سياسيا فالبلدان التي تشهد تغيرات حكومية مستمرة وبشكل غير منظم ، عن طريق الانقلابات والثورات، ينعكس سلبا على عجلة النمو فيها عن طريق عزوف المستثمرين عن الدخول في مشروعات طويلة الأجل وذلك خشية تغير القوانين أو فرض قيود جديدة عليهم، وكذلك دور الحكومة في توفير الاجواء اللازمة والملائمة لتفعيل عملية النمو عن طريق ما تتخذه من خطوات واجراءات لتهيئة بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، فضلا عن تطوير ما هو موجود اصلا من مشاريع قائمة، وذلك عن طريق اتباعها لسلسلة من الاجراءات والقوانين التي يمكن استخدامهما للتأثير في مستويات الاستثمار وزيادة حجم رأس المال الثابت في المجتمع مما يترتب عليه زيادة في الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو[1].

6) السياسة المالية والنقدية:

أن كلا من السياسة المالية والنقدية من الادوات المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي فالبنك المركزي، هو الجهة التي يمكن أن تؤدي دورا مهما في السياسة النقدية في حين أن السياسة المالية تكون من اختصاص الحكومة وهي السياسات التي تؤثر في حجم الأنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب ومما يعلب الدور الثاني في هذه السياسة، أن البنك المركزي في أي بلد من البلدان يلجأ إلى تخفيض معدلات سعر الفائدة أو يرفعه، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة أو تناقص في عرض النقود، ومما لاشك فيه أن فعالية السياستين المالية والنقدية تقاس بمدى تأثيرها في كل من مستوى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومتغيرات أسعار الفائدة من جهة أخرى ، ويتأثر مخزون الاستثمار بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة إذا كأنت كبيرة فأي تغيير في سعر الفائدة بالانخفاض مثلا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي بدوره بمساعدة المضاعف إلى زيادة حجم الدخل والناتج فتكون السياسة المالية فعالة بالمقارنة بالسياسة النقدية.في حين أن فعالية السياسة النقدية تقاس بمعامل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كأنت المرونة كبيرة، أدت زيادة عرض النقود بالنسبة للطلب عليها إلى انخفاض كبير في سعر الفائدة، ومن ثم زيادة حجم الدخل أو الناتج المحلي وطالما أن الأمر متعلق بمقياس التغيرات في كل من معدل التضخم ومعدل البطالة فيستخدم منحنى فليبس التقليدي والحديث، فينتقل منحنى فليبس ليبين تأثير كل من السياستين في كل من التضخم والبطالة، وهناك بعض الدول النامية لديها معدل مقبول للنمو في الناتج ولا تعاني من مشكلة في هذا المجال، كما أنها لا تعاني من الصدمات الخارجية أو من مشكلة في أسعار صرف عملاتها في الوقت الحاضر، ولكنها تشكو من عدم ديمومة الاستقرار الاقتصادي. وتكون السياسة المالية فعالة عند أسعار الفائدة المنخفضة[2].

---

[1] حسام علي دأود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمأن ،2010، ص 350.

2 فواز جار الله نأيف الدليمي – عبد الله خضر عبطأن السبعأوي، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1985 – 2010، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 109، مجلد 34، 2012، ص129.

ثالثا: نظريات النمو الاقتصادي:

1) نظرية النمو الكلاسيكية:

تتضمن نظرية النمُّو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمُّو ، فضلا عن آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية في ما يأتي:

أ) سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، المنافسة الكاملة، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ب) التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

ج) الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

د) ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

هـ) حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ، وذلك لأنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف بحسب رأي آدم سميث فأن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمُّو الاقتصادي وتقوُده إلى حالة السكون أما ريكاردو و مالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمُّو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية في نظر الكلاسيك فأن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود وهذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون[1].

لقد اشار ادم سميث في تحليله إلى كيفية ربط الثروة بتقسيم العمل ،إذ أن التخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة مهارات العمال ومقدرتهم على الابتكار وأن تقسيم العمل يحدده حجم السوق فكلما كأنت السوق واسعة كلما امكن من خلق إمكانيات جديدة في تقسيم العمل مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل وتوسيع السوق ورفع الإنتاجية، اما في حالة كون السوق ضيقة فلن يسمح ذلك بتوزيع الإنتاج المتزايد والناتج عن تقسيم العمل.

كما اشار سميث إلى أن الادخار يؤدي إلى التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق التقدم التكنلوجي وتقسيم العمل وهو بدوره سيؤدي إلى توسيع السوق ويتحقق النمو الاقتصادي[2].

---

[1] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، الألوكة موقع الالكتروني، www.alukah.net.

2 محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص61.

وقد وجهت مجموعة من الانتقادات الى هذه النظرية منها:

إ) تجاهل الطبقة الوسطى.

ب) اهمال القطاع العام.

ج) إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

د) القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.

هـ) خطأ النظرة للجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

و) عدم واقعية مفهوم عملية النمُّو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة ؛ أي: أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمُّو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعَد تفسيرا مقنعا لعملية النمُّو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

2) النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية :

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مأينادر كينز(1883 – 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام(1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فأن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ إذ يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الأنفاق الاستثماري، وعن طريق الميل الحدِّي للاستهلاك .

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ) معدل النمُّو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب) معدل النمُّو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النمُّو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج) معدل النُّمو الطبيعي (GN)، وهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمُّو الفعلي ومعدل النمُّو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمُّو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي الى توافر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمُّو المرغوب فيه مع معدل النمُّو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.

لقد ركز كينز في تحليله على الطلب الكلي في تحديد مستوى الدخل التوازني حيث يرى أن أي تغير في حجم الاضافات (الاستثمار، الأنفاق الحكومي ،الصادرات) سينعكس بشكل مباشر على حجم الطلب الكلي ويكون ذا تأثير إيجابي في حالة زيادتها وسلبي في حالة انخفاضها ومن ثم التأثير المباشر في حجم الناتج المحلي وإجمالي الصادرات،

ويصف كنز من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث أي تغير في حجم الاضافات (الاستثمار مثلا) سيؤدي إلى حدوث تغير اكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي الاتجاه نفسه أي أن العلاقة طردية بينهما، ويطلق على العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي وهو ما يمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية

$$\Delta Y = K_1 \times \Delta I$$

حيث أن:

ΔY : التغير في الدخل، : K_1 : المضاعف، ΔI: الزيادة في الاستثمار.

وعليه وبحسب النظرية الكنزية فأن الطلب يعد العامل الفعال الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج.

فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فأن البطالة ستزيد؛ لأن كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس(أي أن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فأن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعاد لأن، وأن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ لأن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[1].

أن أهم ما وجه الى النظرية الكنزية من انتقادات تمثل بما يأتي[2]:

أ) أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، بسبب إمكانية الاحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

ب) أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال – الناتج والمعامل الحدي لرأس المال – غير واقعية وخصوصا إذا دخل رأس المال في مرحلة تناقص العوائد.

ج) أن ثبات فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الامد الطويل ،الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

د) في هذه النظرية لم يهتم النمو باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

3) النظرية النيوكلاسيكية في النُّمو :

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، و بمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفريد مارشال، فيسكل و كلارك، وهو يقوم على أساس إمكانية استمرار عملية

---

1 سالم توفيق النجفي، اسأيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ،2000، ص323.

2 ميشيل ب تودارو، ترجمة : حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض ،2006، ص150.

النمُّو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في[1]:

أ) أن النمُّو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل ؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

ب) أن النمُّو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) .

ج) بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه الى أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

د) فيما يخص رأس الما ل عد النيوكلاسيك عملية النمُّو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمُّو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعد النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقهَا نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمُّو شكلا آليًّا ميكانيكيا.

ه) أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

و) أن النمُّو الاقتصادي كالنمُّو العضوي - وصف مارشال - لا يتحقق فجأة، أنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في الأجل القصير إذ يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع[2].

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

أ) التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمُّو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

ب) القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

ج) الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير من دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

---

1 فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن ،2006، ص 128.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وأساسيات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن ،2007، ص67.

د) افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

4) نظرية النمو الحديثة :

ركزت هذه النظرية على النمُّو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مأنكي، ديفيد رومر و ديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمُّو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمُّو الاقتصادي عن طريق الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي الوقت نفسه فأن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية ؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، ومن ثم تنفرد هذه النظرية عن النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال على جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء إذ، يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان ، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا عن طريق تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[2].

رابعا: أنواع النمو الاقتصادي:

بشكل عام قسم النمو على ثلاثة أنواع هي:

1) النمو الطبيعي (التلقائي) Natural growth :وهو النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد المحلي، من دون اتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى عبر تسلسل زمني كما هو الحال في الانتقال من المجتمع الاقطاعي إلى الرأسمالي، الذي كأن من جملة اسبابه، سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف الحصول على النقود، ومنها التقسيم الاجتماعي للعمل وحدوث تراكم لرأس المال، وتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارة النمو بسرعة من قطاع إلى اخر لا سيما في البلدان الرأسمالية[3].

---

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر) 1989 - 2012(، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر -3- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2015، ص 28.

[2] عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، جامعة حلوأن ،2000، ص 33.

3 كميل حبيب وحازم البنى، من النمو التنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان ،2000، ص24.

2) النمو العابر Transient growth : وهذا النوع من النمو يتصف بعدم الثبات والاستمرارية، بل هو نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث وأن تزول ويزول معها النمو الذي احدثته ،أن هذا النوع من النمو هو الاكثر بروزا في الدول النامية ،إذ يأتي استجابة لتطورات معينة غالبا ما تكون خارجية ومفاجئة، على سبيل المثال الارتفاع الذي يحصل في أسعار المواد الأولية الخام فالدول المصدرة لتلك المواد ستحصل على مداخيل مرتفعة نتيجة الارتفاع في أسعار المواد في الاسواق الدولية، وينعكس هذا بشكل مباشر على الدخل القومي ومن ثم نصيب الفرد من ذلك الدخل وحدوث حالة من النمو، الا أنها لا تبقى ثابتة وتتلاشى بسرعة بعد انتفاء المسببات لها بعد حدوث انخفاض في أسعار المواد الخام، وينتج عنه ظاهرة النمو بلا تنمية[1].

3) النمو المخطط Planned growth : وهو النمو الناجم عن عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، ويعتمد بشكل كبير على واقعية ما مرسوم له وفعالية التنفيذ والمتابعة المستمرة لما تم التخطيط له، كما يعد من الأنواع الحديثة نسبيا لبروزه بعد الحرب العالمية الثانية، إذ مارسته كثير من الدول الاشتراكية[2].

1 .حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية، الأردن ،2014، ص135.

2 ولد عمري عبد الباسط، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1980 – 2013)، جامعة محمد بوقرة بو مرداس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،2016، ص 7.

الفصل الثالث

(الاطار التطبيقي)

اولا : تحليل مؤشر الاستثمار

لقد تعرض الاستثمار في العراق لتغيرات عديدة نتيجة للأحداث التي مر بها البلد قبل وبعد عام 2003 وما صاحبه من تغيرات في الوضع الاقتصادي . يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (3.1) بان قيمة الاستثمارات قد ازداد من 10182362مليون دينار عام 2005 الى 52352566 مليون دينار عام 2021 ويرجع ذلك الارتفاع الى التحسن والاستقرار النسبي الذي شهده العراق نوع ما بعد تداعيات حرب 2003، وفي حين انخفضت قيمة اجمالي الاستثمار الكلية في عام 2007 ولعل ذلك يعود إلى حالة عدم الاستقرار التي مرت على العراق من احداث ارهابية وحرب طائفية فكانت قيمة اجمالي الاستثمار (7530404 مليون دينار) وعادت القيم الاستثمارية الاجمالية بالارتفاع بشكل كبير في عام 2010 فكان اجمالي الاستثمار (26252776 مليون دينار) وذلك بسبب التحسن في الوضع الامني والحد من العمليات الارهابية بشكل كبير، واستمر هذا التحسن والارتفاع في عام 2013 بلغ اجمالي الاستثمار (55036676 مليون دينار) , في حين انخفضت مرة أخرى ففي عام 2015 كان اجمالي الاستثمار (50650572 مليون دينار) وكان ذلك لعودة الارهاب وسيطرته على بعض محافظات العراق، وتحسن الوضع في عام 2019 فقد كانت قيمة اجمالي الاستثمار (54580010 مليون دينار) ويعود ذلك الى الاستقرار النسبي الذي شهده العراق والتحسن في الوضع الاقتصادي.

جدول 3.1 اجمالي الاستثمار (مليون دينار) للفترة 2005-2021

السنة	اجمالي الاستثمار (مليون دينار)
2005	10182362
2006	16911154
2007	7530404
2008	23240539
2009	13471242
2010	26252776
2011	37255269
2012	38139871
2013	55036676
2014	55837402
2015	50650572
2016	28703209
2017	32330275

2018	38107186
2019	54580010
2020	42944041
2021	52352566

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاءات والابحاث النشرات الاحصائية السنوية.

ثانيا : تحليل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

كما ذكر سابقا بان العراق مر بتقلبات وتغيرات عديدة بسبب الضغوط الدولية والاقليمية قبل عام 2003 والحروب التي شهدها في عام 2003 وماثلتها من احداث كلها كان لها دور بارز ومؤثر في الاقتصاد العراقي. من المعروف بديهيا في علم الاقتصاد ان معدلات النمو تقاس بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي . والبيانات الواردة في الجدول (3.2) توضح الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005 – 2021) ويلاحظ ان مقدار الناتج المحلي الاجمالي قد صاحبه زيادة بصورة عامة خلال فترة الدراسة حيث بلغ مقدار الناتج المحلي الاجمالي 73533598مليون دينار عام 2005 وفي عام 2021 بلغ 301439533 مليون دينار. اما في عام 2009 فقد انخفض مجموع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (130643200 مليون دينار) وكان ذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي في عام 2008 وبما بات يعرف بأزمة الرهن العقاري وما سببته من ركود في معظم مجالات الاقتصاد العالمي، وفي عام 2013 كان مجموع الناتج المحلي الإجمالي (273587529 مليون دينار) وانخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بسبب الحرب على الارهاب ليبلغ (196924141 مليون دينار) وعاد الناتج المحلي ليرتفع في عام 2021 ليبلغ (301439533 مليون دينار).

جدول 3.2 الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) للفترة 2005-2021

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP
2005	73533598
2006	95587954
2007	111455813
2008	157026061
2009	130643200
2010	162064565
2011	217327107
2012	254225490
2013	273587529
2014	266332655

2015	194680971
2016	196924141
2017	221665709
2018	268918874
2019	276157867
2020	219768798
2021	301439533

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاءات والابحاث النشرات الاحصائية السنوية.

ثالثا : بناء النموذج القياسي

ان الهدف الأساس من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فرض النظرية الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بالتغيرات الخاصة في المتغيرات الاقتصادية ان نموذج الانحدار الخطي البسيط هو احد أكثر النماذج القياسية تطبيقا لما له من اهمية في تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات لقد اقترح في هذه الدراسة اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لدراسة اثر متغير الاستثمار (المتغير المستقل) على الناتج المحلي الاجمالي (المتغير المعتمد) للفترة (2005-2021) . ان صيغة انموذج الانحدار الخطي البسيط كما يأتي [1]

$$y_i = b_0 + b_1 x_i + e_i$$

حيث ان :

y_i :المتغير المعتمد (الناتج المحلي الاجمالي) .

b_0, b_1 : معلمات نموذج الانحدار.

x_i :المتغير المستقل (الاستثمار).

e_i: الخطأ العشوائي.

[1] اموري هادي كاظم، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، من 96-97، 2013

ان اختبار درين واتسون Durbin Watson يستخدم لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية . لذا فقد تم حسابه بالاستعانة بالبرنامج SPSS ، وبالمقارنة مع القيم الجدولية وجد بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية. لقد اجري اختبار تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج ككل فكانت النتائج كما موضحة في الجدول 3.3 .

جدول 3.3 : نتائج اختبار ANOVA

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	62799143370748512.000	1	62799143370748512.000	63.650	.000[b]
Residual	14799540595995120.000	15	986636039733008.000		
Total	77598683966743632.000	16			

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

من نتائج الاختبار يلاحظ بان قيمة sing=0 مما يدل على معنوية النموذج ككل وهذا يتطابق الاقتصادية. كما تم اجراء اختبار t وتقدير معلمات النموذج وحساب بعض المؤشرات الاحصائية المهمة لاختبار معنوية الاستثمار (المتغير المستقل)بشكل منفرد, وكما موضح بالجدول 3.4.

جدول 3.4 : نتائج اختبار t وتقدير المعلمات

المتغير	**المعامل**	**الخطأ المعياري للمعامل**	**قيمة t**	**مستوى المعنوية**
الثابت	69585919.589	18177344.875	3.828	0.002
الاستثمار	3.836	0.481	7.978	0.000
معامل الارتباط R	0.90			
معامل التحديد R^2	0.80			

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

من الجدول 3.4 يتبين ان معامل الارتباط البسيط (بيرسون) يساوي 0.90 مما يدل على قوة العلاقة الخطية بين متغير الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي . كما ان معامل التحديد R^2=0.80 تعني ان متغير الاستثمار يفسر 80 من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاستثماري . ان قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لاختبار t هي اصغر من 0.05 للحد الثابت مما يدل على معنوية معلمة الحد الثابت. اما اختبار t لمعلمة متغير الاستثمار فكانت اقل من 0.05 مما يدل على معنويتها وبالتالي معنوية متغير الاستثمار تجاه متغير الناتج المحلي الاجمالي والذي يتوافق مع فرضية البحث ومع النظرية الاقتصادية. لذا فان النموذج الخطي العام المقدر هو :

y=69585919.589+3.836x

الاستنتاجات :

1. يعزز الاستثمار المحلي الثقة في الاقتصاد المحلي ويزيد من الاهتمام بالاستثمار الخارجي في البلد.

2. يمكن القول أن الاستثمار المحلي يمثل عاملاً مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في البلدان المختلفة، ويجب على الدول الاهتمام بتحفيز الاستثمار المحلي وتوفير الدعم اللازم له لتحقيق هذه الأهداف.

3. يعاني الاقتصاد العراقي من العديد من التحديات ، بما في ذلك الفساد وعدم الاستقرار الأمني والتقلبات في أسعار النفط. وهذه التحديات تجعل من الصعب على الشركات المحلية الاستثمار بشكل فعال في النمو الاقتصادي

4. يمكن أن يلعب الاستثمار المحلي دورًا هامًا في تحسين الظروف المحلية للأعمال وتعزيز الابتكار والاستدامة. ومن المهم أن يتم تشجيع الشركات المحلية على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتدريب والتكنولوجيا لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.

5. إن الاستثمار المحلي يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق ، ولكن يجب أن يتم توفير الظروف المناسبة للشركات المحلية للاستثمار بشكل فعال وتحسين البيئة الاقتصادية بشكل عام.

6. تساهم الاستثمارات المحلية في تحسين البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات العامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية

7. يمكن للاستثمار المحلي أن يعزز التنمية المستدامة عن طريق تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين المجتمعات المحلية، مما يساعد على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التوصيات :

1. تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية للحكومات المحلية وتوفير بيئة اقتصادية مناسبة للاستثمار المحلي، بما في ذلك تخفيض الضرائب وتحسين البنية التحتية وتقليل التكاليف الإدارية.

2. تشجيع ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير الدعم اللازم لها، والتركيز على الصناعات الرئيسية والحرجة التي تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي.

3. تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا والتركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتحسين الإنتاجية والجودة وتوفير فرص العمل والتدريب.

4. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في تحفيز الاستثمار المحلي، حيث تمثل فرصًا للعمل وتحسين الدخل وتوفير المنتجات والخدمات المحلية. لذلك، يجب دعم هذه المشاريع وتوفير الدعم المالي والتدريبي والتقني لها.

5. تحسين بيئة الأعمال يجب تحسين بيئة الأعمال في العراق، وخاصةً فيما يتعلق بتسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتوفير الدعم اللوجستي والتمويلي لها، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والنقل.

6. تنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية يجب تنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية في العراق، مثل الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات، وتوفير الدعم اللازم لها لتحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل.

7. تعزيز التعليم والتدريب المهني يجب تعزيز التعليم والتدريب المهني في العراق، وخاصةً فيما يتعلق بالمهارات اللازمة لتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المهارات المهنية المطلوبة.

8. يجب تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص المحلي من أجل تحقيق أفضل النتائج في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المجتمعات المحلية.

اولا : القران الكريم

ثانيا : الكتب والمؤلفات العربية

1) الفيروز , ابادي، القاموس المحيط، بيت الافكار الدولية، لبنان ،2004 .

2) ابن منظور، لسان العرب، مطبعة دار المعارف، القاهرة ،1999، ص

3) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا، دار بيت الحكمة، بغداد، 2002.

4) المنجد الابجدي، ط5، دار المشرق، بيروت ،1986، ص58 .

5) محمد بشير، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة نشر.

6) سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

7) بول أساموبلسون، الاقتصاد، طبعة 15، الاهلية للنشر والتوزيع، عمأن ،2006.

8) بشير عباس العلاق، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الادارية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا ،1996.

9) حسين عمر – الاستثمار والعولمة – دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 2000.

10) زياد رمضان – مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي - دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2005.

11) دريد كامل ال شبيب، تحليل الاستثمارات - الاسواق المالية، المحافظ - الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، .عمان. ،.2012 .

12) محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،2006 .

13) اسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999 .

14) محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ،2000.

15) ناجي حسين خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للتوزيع والنشر، مصر، 2001 .

16) ب. رنييه وا. سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1989 .

17) ميشيل تودار التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسني ومحمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006 .

18) مأيكل ابدجمأن، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ،1985 .

19) محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 .

20) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمأن ،2001 .

21) محمد حافظ الرهوأن، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار ابو المجد للطباعة، القاهرة ،2006 .

22) ميير بالدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة جرأنت اسكندر، المؤسسة المصرية العامة للنباء والنشر والتوزيع والطباعة، ، القاهرة .

23) حسام علي دأود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمأن ،2010 .

24) محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999 .

25) سالم توفيق النجفي، اسأيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ،2000 .

26) ميشيل ب تودارو، ترجمة : حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض ،2006 .

27) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن ،2006 .

28) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وأساسيات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن ،2007 .

29) عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، جامعة حلوأن ،2000 .

30) كميل حبيب وحازم البنى، من النمو التنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان ،2000 .

31) حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية، الأردن ،2014 .

الرسائل و الاطروحات:

1) رائدة شحدة محمد، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجاله ومحدداته خلال الفترة) 1995 - 2007(، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل ،2010، ص32 .

2) منى محمود إدلبي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،2006 ، ص 86 .

3) تسنيم عز الدين وداعة الله، محددات الاستثمار في السودان)،1190 – 2015م(رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017، ص13 .

4) بن لخضر عيسى، سياسات تمويل الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة) 1988 - 2015(، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس ،2019، ص 31 .

5) زكريا أوذينة، النمو الاقتصادي في ظل تكنلوجيا المعلومات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2015 ص 12 .

6) شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2015، ص 99 .

7) بأي عمارة، بوضياف عقبة، أثر التقدم التكنلوجي على النمو الاقتصادي دراسة لدول شمال افريقيا 2009 – 2017، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة بوضياف، الجزائر، 20018،.ص 31 .

8) هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980 – 2014)، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لبيا ،2017، ص54 .

9) ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر) 1989 - 2012(، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر -3- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2015، ص 28 .

10) ولد عمري عبد الباسط، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1980 – 2013)، جامعة محمد بوقرة بو مرداس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،2016، ص 7 .

المقالات و المجلات العلمية:

1) فواز جار الله نايف الدليمي – عبد الله خضر عبطأن السبعأوي، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1985 – 2010، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 109، مجلد 34، 2012، ص129.

النشر و التقارير :

1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاءات والابحاث النشرات الاحصائية السنوية.

المواقع الالكترونية :

1) جلال خشيب، النمو الاقتصادي ، الألوكة موقع الالكتروني، www.alukah.net.

الكتب و المؤلفات الاجنبية :

1) Philippe Aghion, Peter Howitt , Théorie De La Croissance Endogène, Edition Dunod, Paris, 2000, P 165.